تحتفل اليوم بالعيد الوطني الـ42

الإمارات.. دولة رائدة ومكانة مرموقة على الصعيدين الإقليمي والدولي

تحتفل دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة اليوم بالذكرى الـ 42 للعيد الوطني الذي يصادف الثاني من ديسمبر من كل عام وسط تحقيق نهضة تنموية شاملة في مختلف مناحي الحياة ويأتي احتفال الامارات بعيدها الوطني لهذا العام بالتزامن مع فوز دبي باستضافة معرض اكسبو 2020م، أكبر وأعرق معرض اقتصادي وعلمي في العالم وكذا على الصعيدين الاقليمي والدولي، مكانة مرموقة ورائدة في خارطة أكثر الدول تقدماً وازدهاراً واستقراراً في العالم. وبدأت مرحلة البناء والنهوض الشامخ بملحمة أشبه بالمعجزة، قادها بحكمة وصبر واقتدار وسخاء في العطاء وتفانٍ وإخلاص في العمل، مؤسس الدولة وباني نهضتها وعزتها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيّب اللّه ثراه، الذي نذر نفسه وسخّر كل الامكانيات المتاحة لتحقيق نهضة البلاد وتقدمها، وتوفير الحياة الكريمة والعزة للمواطنين فيها بتعاون صادق وعزيمة قوية من إخوانه الروّاد المؤسسين، والتفاف حميم وتلاحم صادق من كافة المواطنين الذين وثقوا في قيادته الحكيمة وإخلاصه ورؤاه الثاقبة..

اعداد/ قاسم الشاوش

وانطلقت تلك المرحلة من الصفر تقريباً، وشملت تنفيذ خطط عاجلة وبرامج تنموية طموحة طالت كل مناحي الحياة ومجالاتها، وتمثلت في عشرات المئات من مشاريع البنية التحية والخدمات الأساسية والكهرباء والمياه والطرق والمستشفيات والمدارس والمطارات والموانئ والمواصلات والمشاريع العمرانية والإسكانية وغيرها من المشاريع التي وضعت لبنات قوية في مسيرة التقدم والازدهار التي عمّت كافة أرجاء الوطن..

وتواصلت ولا تزال المسيرة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة ،التي يقود دفتها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة – الذي أطلق، برؤيته الثاقبة وخبرته القيادية الفذة، مرحلة (التمكين) السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي للدولة، لإعلاء صروح الإنجازات والمكتسبات التي تحققت، وتطوير آليات الأداء المؤسسي والعمل المنهجي وفق أسس علمية واستراتيجيات محددة، وصولاً إلى التميز والريادة والإبداع في تحقيق المزيد من الإنجازات النوعية في شتى المجالات، وإعلاء رايات الوطن وشأن المواطن الإماراتي..

تعزيز مسيرة الاتحاد

وإذا كانت الاحتفالات التاريخية الرائعة باليوم الوطني الواحد و الأربعين في العام الماضي قد جسّدت شعار (روح الاتحاد) ورسّخت قيمه المتمثلة في التلاحم الوطني والولاء والوفاء والحب المتبادل بين القيادة الشعب، فإن الذكرى الثانية والأربعين أضافت أبعاداً أعمق وأثبتت أن المسيرة الاتحادية الشامخة لم تعد تجربة رائدة في الوحدة فقط، بل غدت نموذجاً فريداً في التلاحم الوطني والتناغم والتفاعل الإيجابي الخلاق في العلاقة الحميمية المتينة التي تربط بين أولياء الأمر والرعية، والتكاتف بينهما من أجل بناء المستقبل المشرق المنشود.

ويؤكد قادة الإمارات العربية المتحدة على أن الاحتفال باليوم الوطني الثاني و الأربعين يشكل منعطفا هاما نحو تعزيز مسيرة الاتحاد وبلوغ تطلعات شعب الإمارات في مزيد من الخير والتطور والازدهار، وأن الإنجازات التي تحققت خلال الواحد والأربعين عاما الماضية كانت ثمرة للعمل الدؤوب والمخلص الذي قام به كل فرد من أبناء الدولة الغالية، وعبّروا عن ثقتهم في أن عطاء شعب دولة الإمارات سيكون دائما محل التقدير والاعتزاز في الوصول بالإمارات إلى المكانة التي يتطلع إليها الجميع في موقع متقدم بين دول العالم..

النظام السياسي

وتُعَد دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تتألف من سبع إمارات هي أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأم القيوين، من أنجح التجارب الوحدوية التي ترسّخت جذورها على مدى أكثر من أربعة عقود متصلة، ويتميز نظامها بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك نتيجة طبيعة للانسجام والتناغم بين القيادات السياسية والتلاحم والثقة والولاء المتبادل بينها وبين مواطنيها.

ويتكون النظام السياسي في دولة الإمارات من مجموعة من المؤسسات الاتحادية وعلى رأسها المجلس الأعلى للاتحاد الذي يُمثل السلطة العليا في البلاد ويتشكل من أصحاب السمو حكام الإمارات السبع، ومجلس الوزراء الذي يُمثل السلطة التنفيذية، والمجلس الوطني الاتحادي الذي يُمثل السلطة التشريعية والرقابية، والسلطة القضائية التي تحظى بالاستقلالية التامة بموجب الدستور...

نهج الشورى والممارسة الديمقراطية

شهد المجلس الوطني الاتحادي، الذي يُمثل السلطة التشريعية في البلاد، تطورات فريدة نوعية منذ تأسيسه في ١٢ فبراير ١٩٧٢ على صعيد التمكين السياسي، وترسيخ تجربته في الحياة البرلمانية والممارسة الديمقراطية والعمل الوطني بإجراء المرحلة الأولى من الانتخابات عام ٢٠٠٦م بانتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذي يتكون من ٤٠ عضواً، واستحداث وزارة تعنى بشؤون تطوير العمل البرلماني وهي "وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي"، ومصادقة المجلس الأعلى للاتحاد في الثاني من ديسمبر ٢٠٠٨ على تعديل الدستور لتوسيع صلاحيات المجلس ومن ثم اجراء المرحلة الثانية للانتخابات في ٢٤ سبتمبر ٢٠١١ م التي تميزت بانتخاب (٢٠) عضواً يُمثلون نصف أعضاء المجلس من بينهم امرأة، وذلك بعد أن توسعت قاعدة الهيئات الانتخابية على مستوى الدولة إلى أكثر من ١٢٩ ألفاً و٢٧٤ عضواً وعضوة، فيما بلغ عدد المرشحين ٤٦٨ مرشحاً و مرشحة، مما عكس التجاوب الجماهيري الكبير لبرنامج الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان لتعزيز المشاركة الشعبية وتفعيل دور المجلس الوطني..

السياسة الخارجية

اتسمت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي وضع نهجها مؤسس الدولة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بالحكمة والاعتدال، وارتكزت على قواعد استراتيجية ثابتة تتمثل في الحرص على التزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق والقوانين الدولية وإقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والجنوح إلى حل النزاعات الدولية بالحوار والطرق السلمية، والوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل والإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين. وحققت دبلوماسية دولة الإمارات انفتاحا واسعا على العالم الخارجي أثمر عن إقامة شراكات استراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم، بما عزز المكانة المرموقة التي تتبوأها في المجتمع الدولي..

وتميزت السياسة الخارجية، خلال السنوات الأخيرة، برؤية ثاقبة وتحرك نشط على الساحتين الإقليمية والدولية، عملت من خلاله على بناء شبكة واسعة من المصالح المتبادلة مع دول العالم المختلفة لخدمة قضايا التنمية وتبادل الخبرات والتجارب ونقل التكنولوجيا وغيرها من الآليات التي تصب في خدمة التنمية والاقتصاد الوطني..

كما يتسم موقف الإمارات من القضية الفلسطينية بدعم حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة عبر قرارت الشرعية الدولية ودعواتها المتكررة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة الرامي إلى إيجاد حل دائم وعاجل وشامل لهذه القضية، بما في ذلك ممارسة المزيد من الضغوط على إسرائيل لحملها على الوقف الفوري لأنشطة الاستيطان غير المشروع في الأراضي الفلسطينية، وتنفيذ انسحابها الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ العام ١٩٦٧م..

وحظي النهج السلمي لدولة الإمارات لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث(طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) وفقا للشواهد التاريخية والتي تحتلها إيران بدعم متواصل على الصعيدين الإقليمي والدولي، وخاصة من قبل المجلس الأعلى والمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الخليجي والعديد من الدول في الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، الذين أكدوا تضامنهم الكامل ودعمهم المطلق لحق وسيادة دولة الإمارات على جزرها الثلاث، وطالبوا إيران بإنهاء احتلالها للجزر، والاستجابة إلى المساعي الصادقة من دولة الإمارات لحل هذا النزاع بالطرق السلمية، سواء عن طريق المفاوضات الجادة المباشرة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

الاقتصاد والتطور الصناعي

حققت دولة الإمارات العربية المتحدة الازدهار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي للوطن والمواطنين، وأصبحت تتمتع اليوم بحضور قوي ومكانة متميزة كلاعب رئيسي في الخريطة الاقتصادية العالمية. وحافظت، للعام الثاني على التوالي، على موقعها في المركز الأول عربياً، وتقدمت ثلاثة مراكز عالميا لتحل في المرتبة الرابعة عشرة في المسح الثاني للأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضا بين شعوب العالم للعام ٢٠١٣م.

ويتميز اقتصاد الإمارات بأنه اقتصاد مفتوح ونشط يعتمد على تنويع موارده ومؤسس على عدة دعائم جعلته يرتقي بدولة الإمارات لتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم وخاصة من الناحية الاقتصادية، فهو اقتصاد قائم على بنية تحتية متطورة ومعرفة مستدامة مع تطوير للموارد والمحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة إضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص.

كما شهد القطاع الصناعي في دولة الإمارات نمواً مضطرداً، تَمثل في زيادة حجم الاستثمارات الصناعية في مختلف إمارات الدولة، وإقامة العديد من المناطق الصناعية التي أسهمت في جذب هذه الاستثمارات وافتتاح صناعات ثقيلة واستراتيجية جديدة.

وارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من واحد في المائة في العام ١٩٧١ إلى ١٤ في المائة في العام ٢٠١١، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٢٥ في المائة خلال السنوات القادمة في إطار خطط الدولة الرامية إلى تنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.. وبلغ عدد المنشآت الصناعية أكثر من ٢٠٠ه منشأة بنهاية العام ٢٠١١، تجاوز حجم الاستثمارات فيها ١١٤ مليار درهم.

انجازات عملاقة

كما حققت دولة الامارات العربية المتحدة انجازات عملاقة وقفزة نوعية شهد لها العالم بذلك في مجال البنية التحتية التي شملت كافة المجالات كالتعليم والصحة والطرقات والسكك الحديدية والموانى البحرية والمطارات الدولية و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوليد الطاقة المتجددة والإسكان والكهرباء والماء والبنية الأساسية والرعاية الاجتماعية، وذلك في إطار استراتيجيات طموحة لتحقيق رفعة الوطن ورفاه ورخاء المواطنين.

النفط والغاز

تُشكل صناعة النفط والغاز في دولة الإمارات العربية المتحدة عصب الاقتصاد، وتقوم سياستها في هذا المجال على الاستغلال الأمثل المستدام للنفط والغاز بما يحفظ للأجيال المتعاقبة نصيبها في هذه السلعة الناضبة. وخصصت مجموعة شركة بترول أبوظبي الوطنية نحو ٢٦٠ مليار درهم للاستثمار في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات خلال الأعوام العشرة المقبلة، لتنفيذ مجموعة من المشاريع التطويرية لزيادة إنتاج النفط إلى ٣ر٥ مليون برميل يوميا بحلول العام ٢٠١٧ من ٢ر٥ مليون برميل حاليا. كما يتوقع أن يرتفع إنتاجها من الغاز إلى ٧ر٥ مليار قدم مكعب من ٦ مليارات حاليا. وتحتل دولة الإمارات المركز الثالث في احتياطي النفط في العالم، ويصل إلى ٩٨ مليار برميل، فيما تعتبر خامس دولة في إنتاج الغاز الطبيعي، ويبلغ احتياطيها منه نحو ٦ تريليونات قدم مكعب.

بناء الإنسان

وجهت المسيرة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة، منذ انطلاقتها قبل اثنين واربعين عاما، الأولوية المطلقة في أهدافها لبناء الإنسان، باعتباره الثروة الحقيقية للأمم وأساس نهضة وتقدم الدول. وحرصت الدولة، منذ نشأتها بقيادة مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، على إعطاء الأولوية القصوى في إنماء هذه الثروة بتسخير كل إمكانيات التعليم والصحة والرعاية والتدريب لبناء أجيال تتمتع بالثقة والاعتزاز بهويتها الوطنية، وقادرة على المشاركة والعطاء في خدمة الوطن..

وركزت مرحلة التمكين، التي أطلقها الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في العام ٢٠٠٥، على أهمية دور المواطنين في إنجازها. مؤكدا .. "إن الوطن، دون مواطن، لا قيمة له ولا نفع منه مهما ضمت أرضه من ثروات وموارد". واعتمدت الحكومة استراتيجيات متلاحقة لتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات والطاقات البشرية الوطنية، وإعداد وتطوير القيادات الشابة لتعزيز مشاركتها الإيجابية في التنمية المستدامة..

ونتيجة لنجاح هذه الاستراتيجيات،فقد حافظت دولة الامارات العربية المتحدة ، للعام الثاني على التوالي، على موقعها بالمركز الأول عربياً، وتقدمت مركزين إلى الترتيب الـ ٣٠ عالمياً من إجمالي ١٨٧ دولة في تقرير التنمية البشرية العالمي للعام ٢٠١٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي...

واعتمد مجلس الوزراء الإماراتي ،في ١١ سبتمبر ٢٠١١ الخطة الاستراتيجية لهيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية للأعوام (٢٠١١/٢٠١٣) والتي تستهدف تمكين الموارد البشرية المواطنة وإشراكها الفعلي في سوق العمل...

وأوضح المركز الوطني للإحصاء في دولة الامارات بان عدد الموظفين العاملين في الحكومة الاتحادية بنهاية العام ٢٠١١م، بلغ ٣٤ ألفاً و٦٠٤ موظفين، بينهم ٢١ ألفاً و٤٣٣ مواطنا، بنسبة ٦١,٩ ٪. وأكد المركز أن جميع الوظائف العليا في الحكومة الاتحادية يشغلها مواطنون. وتوقعت دراسة للهيئة الاتحادية للموارد البشرية أن تصل نسبة التوطين في ٤٨ وزارة وجهة اتحادية إلى ٧٤ ٪ في العام ٢٠١٣م..

العلاقات اليمنية - الاماراتية

تستمد العلاقات الإماراتية – اليمنية عوامل تواصلها من الثوابت التاريخية والجوار الجغرافي ومقومات اللغة والدين وصلة القربى والتي أرسى دعائمها الشيخ زايد في وقت مبكر وعمل منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في العام ١٩٧١م على أن تبقى أنموذجا للعلاقات العربية – العربية وهو ما استمر عليه خلفه الأمين الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان – الذي أولى هذه العلاقات كل الاهتمام والرعاية.

وبدأت العلاقات الدبلوماسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة واليمن في العام ١٩٧١م، وبإعلان الوحدة بين شطري اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م سطر التاريخ ميلاداً جديداً لعلاقات البلدين فتح آفاقا واسعة للتعاون والتفاهم المشترك ومن منطلق واجبها الإنساني والأخوي نحو أشقائها فقد اسهمت الامارات في دعم اليمن في مختلف المجالات..

وتواصل لذلك دعمت دولة الإمارات العربية المتحدة الجمهورية اليمنية في مؤتمر المانحين المنعقد في العاصمة البريطانية (لندن) في نوفمبر ٢٠٠٦م من خلال تعهدها بالمشاركة مع بقية الدول المانحة في تأهيل الاقتصاد اليمني وتنفيذ مشاريع تنموية في اليمن..

وتتولى دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال عضويتها في مجموعة أصدقاء اليمن الدولي التي جرى تشكيله افي مؤتمر لندن ٢٠١٠م لدعم التنمية في اليمن، رئاسة فريق العمل الخاص بالاقتصاد والحكم الرشيد، إلى جانب جمهورية ألمانيا الإتحادية، وقد بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً حثيثة لإرساء عدد من الأسس والأولويات المتعلقة بالمواضيع والقضايا ذات الصلة.

وتأكيدا لتعميق اواصر العلاقات اليمنية – الاماراتية ومداميكها قام الرئيس عبدربة منصور هادي بزيارة ناجحة لدولة الامارات اوائل نوفمبر ٢٠١٢م..

وتدعم دولة الإمارات العربية المتحدة كل ما من شأنه أن يكفل وحدة وأمن واستقرار اليمن ويحقق الخير لشعبه، وقد أسهمت دولة الإمارات العربية المتحدة على هذا الصعيد بدور فاعل في بلورة المبادرة الخليجية لحل الأزمة السياسية في اليمن، والمشاركة في الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى مساعدة اليمن للخروج من أزمته الراهنة..

رئيس الجالية اليمنية بدولة الامارات:

قيام الاتحاد الاماراتي مثل بداية انطلاقة حضارية كبرى في تاريخ الامارات

إبراهيم الأشموري

<، قال رئيس الجالية اليمنية بدولة الإمارات العربية الشيخ سلطان بن صالح الباكري أن المغتربين اليمنيين في الإمارات يشاركون اشقاءهم الإماراتيين احتفالاتهم باليوم الوطني الذكرى الـ 42 لقيام الاتحاد الإماراتي.

وأضاف الشيخ الباكري الذي وصل أمس إلى أرض الوطن في تصريح لـ«الثورة» أن قيام الاتحاد الإماراتي مثل بداية انطلاقة حضارية كبرى في هذه الدولة العربية الأصيلة شملت كل مناحي الحياة.

وأشار إلى أن هذا الاتحاد الذي أرسى دعائمه الشيخ الراحل زايد بن سلطان آل نهيان الذي كانت له مواقف مشرفة تجاه اليمن واليمنيين وهي مشهورة ومعروفة لدى الجميع.. منوهاً بأن ما تحقق في الإمارات من نهضة تنموية شاملة منذ قيام الاتحاد يظل محل فخر واعتزاز كل إنسان عربي، موضحا أن اليمنيين المقيمين ساهموا بفاعلية ومازالوا في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها الإمارات.